

نشرة المقدسي

العدد الثاني، كانون الثاني 2010

1- افتتاحية

دخلت المقدسي عام 2010 وهي على الصفحة الأولى لصحيفة القدس بتاريخ 2010/01/01. بتاريخ 2009/12/31 قامت المقدسي بعقد مؤتمر صحفي، حضرته وبتته بشكل مباشر العديد من القنوات الفضائية ووسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية، فضحت من خلاله مخطط وخارطة تصيلية لبلدية القدس يرمي الى هدم مئات المنازل في احياء سلوان والثوري وراس العمود وغيرها في القدس. اعلنت المقدسي في المؤتمر الصحفي كامل المخطط بالوثائق والخرائط مما اثار في الكثير من ردود الافعال الشعبية والمؤسساتية والتناول الاعلامي المكثف. وبالطبع فان الهدف لم يكن ولن يكون الحضور الاعلامي للمقدسي في هذا الموضوع المؤلم، الا ان الهدف بلغ مقصده حيث ادى هذا بالتالي الى اخراج الموضوع الى حيز المسؤولية الجماعية عموماً والمسؤولية لجهات الاختصاص على وجه التحديد. لمزيد من التفاصيل الكثيرة، انظر الجزء 3 على الصفحات الداخلية.

شهد عام 2009، تصاعد صارخ في الانتهاكات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في مدينة القدس. حيث شهدت المدينة سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية المنهجية لحقوق الفلسطينيين. وتمثلت أبرز هذه الانتهاكات باستمرار حكومة إسرائيل انتهاك قرارات القانون الدولي الإنساني وبنود اتفاقية جنيف الرابعة والشرعية الدولية بخصوص مدينة القدس المحتلة. مما يدل على ان إسرائيل تضرب بعرض الحائط كافة القرارات الدولية ولا تبالى بدعوات السلام التي يطلقها المجتمع الدولي. عملت المقدسي خلال عام 2009 على ثلاثة برامج اساسية: أولاً: قدمت المقدسي ومن خلال العيادة القانونية الكاتنة في مقره في وادي الجوز العديد من الخدمات القانونية للفلسطينيين وخاصة في مدينة القدس. حيث وصل عدد الخدمات المقدم في عام 2009 الى 10,216 خدمة. وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للمقدسيين، تعريفهم بحقوقهم، وحماية هذه الحقوق من خلال المناصرة الفردية والجماعية وتوحيد الطاقات والجهود. ثانياً: سعت المقدسي من خلال طاقمها القانوني على توعية المقدسيين بمختلف شرائحهم بحقوقهم الأساسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. وذلك من خلال عقد الورشات التوعوية في المراكز الاجتماعية والنوادي والجمعيات النسوية والمدارس والكليات المتواجدة في مناطق القدس الشرقية. ثالثاً: عملت المقدسي من خلال باحثيها الميدانيين على رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في القدس. وتركزت عملية الرصد على توثيق عمليات هدم المنازل حيث تم هدم 104 بيوت في عام 2009، منها 24 حالة هدم ذاتي!

أعلنت بلدية القدس وفي اليوم الذي صادف اليوم العالمي لحقوق الانسان عن قرارها بهدم 59 منزلاً جديداً في القدس الشرقية وفقاً لما أوردته صحيفة " يروشليم العبرية". و التي اوردت ايضا أن اللجنة المالية التابعة للبلدية خصصت في تشرين الثاني 2009 مبلغ 300 ألف شيكل لتنفيذ عمليات هدم تلك المنازل. بالإضافة الى شروعها بحفريات واسعة النطاق في منطقة القصور الأموية أسفل المسجد الأقصى المبارك. تنظر المقدسي الى الامر ببالغ الخطورة وترى ان استمرار الحكومة الاسرائيلية بسياساتها العنصرية وخططها المنهجية لانتهاك حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية، فان ذلك سوف يقوض اي مبادرة للسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، ان ذلك يقوض مبادرة السلام التي ستعمل على إنهاء الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني على أساس حل الدولتين الذي يقترح اقامة الدولة الفلسطينية على اراضي العام 1967 من أجل الحصول على دولتين تعيش الواحدة بجوار الاخرى بسلام.

أعزانا القراء، لقد اصدرنا العدد الاول من نشرة المقدسي بتاريخ 2009/12/10 في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان. ان من دواعي سرورنا ان تصدر العدد الثاني من النشرة هذا اليوم، 2010/01/19، ونحن نحتفل مع مجتمعنا باطلاق مشروع "ريادة" لمكافحة افة المخدرات. فبالإضافة الى حقوق الانسان وحمايتها، عملت المقدسي انطلاقاً من ايمانها ان التنمية عملية شاملة على تصميم هذا المشروع وتحصيل التمويل له لتحسين المجتمع حينما احتاج التحصين، والعمل على التنمية حينما برزت الحاجة. المزيد من التفاصيل حول "ريادة" على الصفحات الداخلية.

في هذا العدد:

1	افتتاحية
2	التفاعل وردود الفعل حول العدد الأول من نشرة المقدسي
3	المقدسي تكشف في مؤتمر صحفي مخططات بلدية القدس لهدم مئات مباني الفلسطينيين في القدس الشرقية
4	هدم المنازل، هدم لأشياء أخرى أيضاً: الآثار النفسية والتبعات
5	آفة المخدرات في القدس: أسبابها، أثارها، نتائجها وطرق محاربتها
6	قصة معاناة مريفة في القدس: عائلة المواطن ص. ت.
7	سياسة هدم المنازل في القدس المحتلة: جريمة حرب وجريمة اضطهاد ضد الإنسانية
8	توسع السرطان الاستيطاني في مدينة القدس
9	اسرائيل تنتهك حقوق النساء الفلسطينيات في القدس
10	بنود حقوقية وقانونية

نشرة شهرية تصدر عن:



المقدسي للتنمية المجتمعية
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

القدس (المقر الرئيسي)

هاتف: 972 2 6285918

972 2 6278997

فاكس: 972 2 628 92 84

فرع الرام

هاتف: 970 2 234 0116

970 2 2347077

فاكس: 970 2 2349149

info@al-maqdese.org

www.al-maqdese.org

2- التفاعل وردود الفعل حول العدد الأول من نشرة المقدسي

أصدرت المقدسي نشرتها الأولى بتاريخ 2009/12/10 بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. في افتتاحية تلك النشرة، سلطت المقدسي الضوء على الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية، والطرق التي ستتدخل بها المقدسي من أجل تقليل معاناة الفلسطينيين تبعاً لذلك. ثم ضمنت النشرة رؤية ومهمة ونشاطات المقدسي التي بنيت بالاعتماد على الخطة الاستراتيجية للمؤسسة للأعوام (2010-2012). تضمنت النشرة جزء عن التطورات السلبية والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق المواطنين في القدس الشرقية موثقة بالأحصائيات والأرقام. وجزء آخر يوضح نوع وعدد وحجم الخدمات التي قدمتها العيادة القانونية التابعة للمقدسي للفلسطينيين في القدس الشرقية. وختمت المقدسي نشرتها ببنود من القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق على أوضاع الفلسطينيين في مدينة القدس، وذلك كوسيلة لتوعية الفلسطينيين بحقوقهم كما نص عليها القانون الدولي الإنساني.

وصلت الى المقدسي العديد من ردود الأفعال الإيجابية عن نشرتها الأولى من قبل المؤسسات المحلية، والدولية، والأممية من خلال الاتصالات، ورسائل البريد الإلكتروني، والفاكسات وحتى الزيارات لمكاتب المقدسي. مقتطفات من بعض هذه الردود:

(1) السيد بيير ت. من فرنسا: "أنا وعائلتي نصلي من أجل فلسطين والشعب الفلسطيني، تهانينا على هذه النشاطات والجهود المبذولة لحماية حقوق شعبيكم وإطلاع الشبكات الغربية على هذه النشاطات. نرجوا إبقاءنا على قائمة عناوينكم وتزويدنا بالمزيد". (2) السيدة ر. ب. من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): "شكراً على مشاركتنا بهذه النشرة المهمة، أرجو أن تبفونا مطلعين على هذه النشاطات وأن تبفونا ضمن القائمة الرئيسية لعناوينكم لتلقي أخبار مؤسستكم ونشاطاتها". (3) السيد ح. من مركز تطوير المؤسسات الأهلية (NDC): "نود اعلامكم أن نشرة المقدسي متوفرة حالياً على صفحات البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية باللغتين العربية والإنجليزية" www.masader.ps.

بناء على ذلك، تعد المقدسي بأنها سوف تبقى عند حسن ظن الجميع حيث سنعمل على اطلاق نشرتنا شهريا، ونثريها بأخر التطورات والمواضيع التي تهم الفلسطينيين والمعنيين بالشؤون الفلسطينية.

3- المقدسي تكشف في مؤتمر صحفي مخططات بلدية القدس لهدم مئات مباني الفلسطينيين في القدس الشرقية

عقدت المقدسي مؤتمرا صحفيا عاجلا في مكتبها الكائن في مدينة الرام، وذلك لكشف النقاب عن معلومات عاجلة حول مخططات بلدية القدس المستقبلية بخصوص تواجد الفلسطينيين في القدس. وكشفت المقدسي من خلال مؤتمرها الصحفي النقاب عن خارطة تفصيلية أصدرتها بلدية القدس بتاريخ 2009/12/28 توضح مخطط لبلدية القدس تنوي من خلاله هدم مئات المباني السكنية في

سلوان وأحياء أخرى مجاورة في القدس الشرقية مثل حي البستان والثوري.

توضح هذه الخريطة 312 مبنى سكني في القدس الشرقية مهددة بالهدم من قبل بلدية القدس. وتظهر الخريطة دائرة صفراء تحيط بحي البستان قرب سلوان الى الجنوب من المسجد الأقصى المبارك والتي تنوي بلدية القدس هدم مباني موجودة في هذا الحي. نتيجة لذلك، سوف يتم هدم 88 مبنى سكنيا، وبهذا سوف يتم تهجير أكثر من 1000 فلسطيني. وكذلك تظهر الخارطة مباني سكنية أخرى مهددة بالهدم في منطقة وادي حلوة والثوري. تظهر الخريطة أيضا دائرة حمراء تبرز حي سلوان، حيث يوجد في هذا الحي مبنى اسرائيلي يسمى "بيت يونتان". هذا المبنى، وهو مكون من سبعة طوابق، بني بشكل غير قانوني أي دون رخصة بناء، وهذا مخالف للمواد المنصوص عليها في الخريطة الهيكلية الإقليمية والتي تسمح ببناء بارتفاع طابقين فقط بالحد الأقصى. تبعا لذلك، صدرت العديد من قرارات الهدم بحق هذا المبنى، إلا أن بلدية القدس قررت عدم هدمه. بل ان سكان هذا المبنى يحصلون على حراسة أمنية مستمرة بتمويل من وزارة الاسكان الاسرائيلية!

أكثر من ذلك، وامعانا في الظلم والتفريق والتمييز العنصري، فمن الجدير بالذكر أن بلدية القدس أصدرت مؤخرا مخططا هيكليا جديدا يسمح ببناء بارتفاع يصل الى أربعة طوابق بدل من طابقين في المنطقة التي يتواجد فيها المبنى لجعل المبنى قانوني وبتماشي مع المخططات الهيكلية. اضافة الى ذلك، وفي الخريطة موضوع المؤتمر الصحفي، أطلقت البلدية أسماء اسرائيلية على أحياء في القدس الشرقية بدلا من أسمائها العربية المشهورة والمعروفة. فعلى سبيل المثال، سميت سلوان "بغير دافيد"، وادي حلوة "بكفار هشيلوه"، والبستان "بجاد هميلخ".

ان كل هذا يؤكد على أن الحكومة الإسرائيلية ماضية قدما في مخططاتها العنصرية، ومستمرة بسياسات التطهير العرقي والعقاب الجماعي بحق الفلسطينيين في القدس. اضافة الى ذلك، سوف يتم تنفيذ عمليات الهدم المخطط لها في أي وقت.

وفي نهاية المؤتمر الصحفي ناشد أ. طاهر النمري رئيس مؤسسة المقدسي الجميع بالوقوف عند مسؤولياته. فطالب جامعة الدول العربية، المجتمع الدولي، والمؤسسات الأممية التدخل لوقف كل أنواع السياسات العنصرية التي تنتهجها الحكومات الاسرائيلية تجاه المقدسيين والتي هي بالأساس تنتهك وتخالف القوانين والمعاهدات الدولية.

المزيد من التفاصيل الكثيرة حول الموضوع، وبضمنها الخريطة التفصيلية، متوفرة على الموقع الإلكتروني للمقدسي.

1: أصدرت المحكمة الاسرائيلية للشؤون المحلية في كانون الثاني 2007 قرارا يوجب اخلاء العمارة واغلاقها. وبعد ذلك مر القرار عبر جميع المحاكم العليا من أجل المصادقة عليه. وبالتالي في 2008 عام أصدرت المحكمة الاسرائيلية قرارا اخر يقضي بوجود تنفيذ القرار الأول دون تأجيل (ملف جنائي 747\05)، القاضي أ.ص. بن زمره، محكمة الشؤون المحلية، القدس. رفضت المحكمة المركزية في القدس الاستئناف الذي تقدم به المستوطنون ولم تسمح لهم بالتوجه الى المحكمة العليا. إلا ان القرار الى يومنا هذا لم يدخل حيز التنفيذ.

4- هدم المنازل، هدم لأشياء أخرى أيضا: الآثار النفسية والتبعات

بما أن المقدسي مؤسسة مجتمع مدني تتناول وترصد وتوثق الانتهاكات الاسرائيلية شرقي القدس بالتركيز على قضايا هدم المنازل وتبعاتها، وجدنا أن من الضرورة الجادة أن نسلط الضوء على الآثار النفسية لعمليات هدم المنازل على الفلسطينيين بالتركيز على الأطفال. ذلك لأن الأطفال هم الأشد تأثرا بمثل هذه الممارسات كما بينت دراسة "البيوت المدمرة"².

تتناول هذه الدراسة آثار هدم البيوت على الفلسطينيين وخاصة الأطفال، ومن ضمنها الآثار النفسية الصعبة والعميقة التي تنتج عن عمليات الهدم بالإضافة الى النتائج المباشرة الأخرى على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للعائلات.

تم جمع المعلومات التي استخدمت في الدراسة من 59 أسرة هدمت منازلها من قبل القوات العسكرية الاسرائيلية بين عامي 2000-2006، باستثناء عائلتين هدم منزلتيهما في السابق. تضم الأسر التي أجريت عليها الدراسة 106 أطفال (61 ذكور و 45 اناث)، حيث تتراوح أعمارهم بين 5-18 عاما.

أدى الهدم الى تهجير قسري ل 75% من العائلات التي شملتها الدراسة بحيث لم يرجعوا الى مسكنهم الأصلي، أما الذين عادوا، فقد أمضوا أكثر من سنة كمهجريين قبل أن يعودوا.

أهم النتائج التي أفصت اليها الدراسة هي: (1) عبر المراهقون الذين هدمت منازلهم عن شعورهم بترباط أسري أقل مقارنة مع أقرانهم من العائلات التي لم تهدم منازلها، (2) أحس المراهقون في العائلات المتأثرة بالهدم بأن أحداث العائلة وأسلوب معيشتها كانت أقل قابلية للفهم كما والسيطرة على تلك الأحداث يعد أصعب، (3) بالنسبة للأطفال، فقد شهد عملية هدم المنازل 80% من الأطفال داخل الدراسة إلا أنه لم يكن هناك فرق بينهم وبين الأطفال الذين لم يشهدوا الهدم فكلاهما ذو نفسية سيئة ومدمرة.

فالكارثة العظمى أن الأطفال في عينة الدراسة أظهروا أعراض تدل على أمراض نفسية، ومن هذه الأعراض:

1. الانسحاب: وهو أن يفضل الأطفال البقاء لوحدهم أو البقاء هادئين في وجود الآخرين (لا أحب أن أسمع أصوات الأطفال، أحب أن أبقى وحدي وأن أنام. قالت طفلة من العينة).
2. الأعراض الجسمية: يشكو الأطفال من الدوار والألم في أنحاء مختلفة من الجسم ومشاكل في التنفس من دون أي سبب معروف (أشعر وكأنني أختنق. قال طفل من العينة).
3. القلق والاكتئاب: فالأطفال هنا يبكون ويخافون من الذهاب الى المدرسة ويشعرون بأنهم غير محبوبين ويشعرون بالذنب والعصبية ومتوترين للغاية. (لقد تحول لون قلبي الى الأسود. قالت طفلة من العينة).
4. المشاكل الاجتماعية: يعاني الأطفال هنا صعوبة في تكوين صداقات مع الأطفال الآخرين، ومن تعلق شديد ومرضي بالبالغين، ومن السلوك غير اللائق بسنهم.

2: مؤسسة التعاون-مركز الإرشاد الفلسطيني-مؤسسة انقاذ الطفل بريطانيا. بيوت مهدمة: معالجة آثار هدم المنازل على الأطفال الفلسطينيين والأسر الفلسطينية. 2009.

5. الأوهام والاستحاذ: حيث تتكون أفكار توهمية وقهرية ووسواسية وذهانية لدى الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذه التجارب القاسية. (أخذت صوراً للمنزل على هاتفي النقال وبقيت أعيد عرضها لأراه يسقط، أحب أن أراها لأنها تذكرنني بذلك المنزل. قال طفل من العينة).

6. صعوبة في الانتباه: يواجه الأطفال هنا صعوبة في التركيز، فهم مفرطون في النشاط، فاقدون للدوافع، تختلط الأمور عليهم بسهولة ويحلمون أحلام يقظه. (أنا أدرس وأدرس، ولكن عند الامتحان عندما تسألني المعلمة أنسى. قالت طفلة من العينة)، (أنا لا أحب أن أدرس. قال طفل من العينة).

7. الانحرافات السلوكية: مثل حب التواجد مع مثيري المشاكل، الكاذبين والسارقين دون اظهار أي نوع من الندم.

8. السلوك العنيف: مثل عدم الاستجابة لطلبات الآخرين في البيت والمدرسة، تدمير ممتلكاتهم وممتلكات الآخرين، التصرف على نحو فظ وجاف مع الآخرين، بالإضافة للعراك للفت انتباه الآخرين. (أنا أصرخ على اخوتي وأخواتي وأضربهم ولم أكن هكذا في الماضي. قالت طفلة من العينة).

9. التبول اللاإرادي: يتبول الأطفال على أنفسهم، حيث لا يستطيعون ضبط أنفسهم سواء في الليل أو في النهار.

10. أعراض أخرى: مثل مص الإبهام و السلوك الجنسي غير اللائق.

5- آفة المخدرات في القدس: أسبابها، آثارها، نتائجها وطرق محاربتها

يواجه المجتمع الفلسطيني، سواء في قطاع غزة، الضفة الغربية أو في محافظة القدس ارتفاعا في نسب التعاطي والادمان على المخدرات. تشير احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الى أن هناك 80,000 متعاطي ومدمن على المخدرات في المدن الفلسطينية. وتشير آخر الاحصائيات الى أن هناك 20,000 مدمن ومتعاطي في محافظة القدس لوحدها، منهم 6,000 مدمن و 14,000 متعاطي³.

يعود هذا العدد الكبير من المتعاطين والمدمنين على المخدرات في محافظة القدس الى الأسباب الرئيسية الآتية:

1. تواجد الاحتلال الاسرائيلي في مدن المحافظة.
2. صعوبة سن التشريعات والقوانين المتعلقة بمحاربة آفة المخدرات لتطبيق في المحافظة.
3. محدودية الطرق الفعالة في التقليل من تعاطي المخدرات وترويجها.
4. شح الموارد المالية والبشرية الداعمة لمكافحة آفة المخدرات ولعلاج وتأهيل المدمنين.
5. محدودية التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات الرسمية العاملة في هذا المجال.

بناء على ما سبق، هناك ارتفاع كبير في عدد المدمنين على المخدرات والكحول، حيث انتشرت بين طبقات

3: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. دراسة التقييم السريع. 2006. رام الله، فلسطين. (نفذت الدراسة لصالح مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة).

المجتمع المختلفة بغض النظر عن العمر أو المستوى المادي أو حتى النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى أن هناك العديد من النتائج المدمرة والسلبية لهذه الأفة على الأفراد والمجتمع، فهو يترك العديد من الأمراض والمشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية على المجتمع والأفراد. تبعاً للإحصائيات فإن هناك انتشار كبير وملحوظ للتعاطي والإدمان على المخدرات بين فئة الشباب خاصة بين من هم في الفئة العمرية (13-22) سنة، وفي بعض الحالات بين من هم في سن التاسعة⁴. ولذلك فإنه من الضروري تنفيذ مشاريع توعوية وارشادية من أجل حماية المواطنين من سلبات وتبعات أفة المخدرات والحد من انتشارها في المحافظة.

من أجل تمكين وتطوير المجتمع الفلسطيني خاصة في محافظة القدس، ومن أجل إزالة كل العقبات أمام إمكانية التطور، يجب أن يتم توحيد الجهود والطاقات وتنفيذ العديد من البرامج التي ستعمل على محاربة أسباب، تبعات، تأثيرات ونتائج هذه الأفة على الأفراد والجماعات. لهذا وذاك، فإن المقدسي وبالتنسيق مع محافظة القدس ستشياء مركز "ريادة" الذي سيعمل على نشر وزيادة الوعي لدى المقدسيين وتقديم الإرشاد اللازم لمحاربة أفة المخدرات والحد من انتشارها في محافظة القدس.

6- قصة معاناة مريرة في القدس: عائلة المواطن ص.ت.

من سخرية القدر أن يطلب إلى المواطن ص.ت. دفع مبالغ مستحقة عليه لبلدية القدس الغربية تحت عنوان "ضريبة الأرئونا"، أي ضريبة السكن بشكل أساسي، بينما يقطن الآن في خشابية في قرية العيسوية بعد أن قامت بلدية القدس الغربية بهدم منزله مرتين في ضاحية السلام بمخيم شعفاط.

والغريب في الأمر أن بلدية القدس الغربية قامت بإرسال فاتورة أرئونا للمواطن ص.ت. كي يقوم بدفعها عن الفترة التي تلت هدم منزله للمرة الثانية، أي دفع أرئونا عن السنوات 2009-2010. هذا مع العلم أنه عند قيام بلدية القدس الغربية بهدم المنزل للمرة الثانية كان المواطن قد ترك منزله منذ أشهر لئلا تعيش عائلته المعاناة التي مرت عليهم بعد عملية الهدم الأولى، وخراب جميع ممتلكات المنزل.

ولقد قامت البلدية بهدم المنزل والذي تبلغ مساحته 48 م² فقط في المرة الأولى بتاريخ 2007/07/17. وعند قيام البلدية بهدم المنزل لم يكن يتواجد المواطن في منزله مما سبب له صدمة نفسية كبيرة كون المواطن خسر مكان سكنه الوحيد له ولعائلته، هذا بالإضافة إلى الخسارة التي لحقت بمحتويات بيته كون الجزء الأكبر منها بقي تحت أنقاض المنزل، والجزء الآخر قد تم القاءه بالخارج بطريقة أدت إلى عدم الاستفادة منه.

بعد الهدم الأول قامت إحدى المؤسسات بمساعدة المواطن على بناء منزله من جديد وبنفس المساحة. ولكن، وبعد مرور سنة من بنائه قامت البلدية بهدم المنزل للمرة الثانية بحجة أن المنزل مبني بدون رخصة بناء، والكل يعلم مدى أو استحالة الحصول على رخصة بناء بسبب العراقل الإسرائيلية. مع العلم أن المواطن ونتيجة الزيارات المتكررة للجيش وعناصر البلدية له وطلبهم إليه أن يهدم

4: المرجع السابق.

منزله بنفسه والا سوف يغرم بمبالغ مالية طائلة إذا قامت البلدية بهدم المنزل مما دفع المواطن إلى ترك منزله وشراء قطعة أرض صغيرة في قرية العيسوية حيث قام ببناء الخشابية التي يسكنها مع عائلته حالياً. معاناة المواطن ص.ت. مستمرة حيث أنه أب لسبعة أبناء، خمسة منهم يعيشون معه وفي ظروف معيشية صعبة للغاية، وخاصة أنه المعيل الوحيد لعائلته.

7- سياسة هدم المنازل في القدس المحتلة: جريمة حرب وجريمة اضطهاد ضد الإنسانية

تعتبر سياسة هدم المنازل وتشريد الفلسطينيين من منازلهم والتي تخططها وتنفذها السلطة القائمة بالاحتلال، السلطات الإسرائيلية، في مدينة القدس المحتلة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. سنلقي الضوء ومن على صفحات "نشرة المقدسي"، وبشكل متوال لعدة أعداد قادمة من النشرة، على هذه الجريمة من عدة جوانب. الجزء التالي، وهو الجزء الأول، سيقدم لهذا الموضوع من خلال مدخل تاريخي موجز.

الجزء الأول: مدخل

تنتهج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة هدم منازل وبيوت ومباني الفلسطينيين منذ عام 1948، حيث أقدمت آنذاك على اقتلاع حوالي 750 ألف من الفلسطينيين (السكان الأصليين) من المناطق التي أقيمت عليها إسرائيل، وتم الاستيلاء على منازلهم وممتلكاتهم، ووطنت اليهود في منازل الفلسطينيين الكائنة في المدن الفلسطينية، في حين قامت بتدمير القرى والمزارع على نطاق واسع لطمس معالم الحضارة العربية داخل الأراضي المحتلة منذ عام 1948. وقد تواصلت سياسة هدم منازل الفلسطينيين بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، حيث تمعن السلطات الإسرائيلية في مواصلة سياسة هدم المنازل، وتمارسها على نطاق واسع وتحديداً في مدينة القدس.

تنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم المنازل في القدس المحتلة بدعوى عدم حيازة الفلسطينيين لتراخيص البناء، وأحياناً بحجة الأمن. وقد مورست سياسة هدم المنازل خلال السنوات 2000-2009 في القدس المحتلة على نطاق واسع، إذ بلغ عدد المنازل التي هدمت 801 منزل ومبنى، وتم تنفيذ عمليات الهدم بشكل وحشي وتعسفي.

مما لا شك فيه، أن سياسة هدم المنازل التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي على صعيد الأرض الفلسطينية المحتلة هي سياسة غير شرعية، ومخالفة لأسس وأحكام القانون الدولي الإنساني، وللمعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها تدمير للممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات عسكرية، وبصفتها تنتهك حق الفلسطينيين في السكن الملائم، ولحقهم في الملكية. كما أنها لا تقتصر على انتهاك الحقوق الأساسية للمالكين الذين لم يتمكنوا من الحصول على تراخيص البناء، والمشتبه بارتكابهم لمخالفات أمنية، بل تتعدى ذلك لتنتهك حقوق الأسر التي تقيم في هذه المنازل وأصحابها وسكانها، وتلحق الضرر والألام غير المبررة بهم، مما يقتضي تصنيف وإدراج سياسة هدم المنازل ضمن العقوبات الجماعية. فعالباً ما تلجأ هذه القوات لهدم وإغلاق منازل الفلسطينيين بحجة ارتكابهم لمخالفات

أمنية، وذلك بالرغم من ثبوت عدم تحمل أصحاب المنزل الذي تم هدمه المسؤولية عن المخالفة في غالبية الأحيان، وانعدام العلاقة بين المنزل الذي تم هدمه والمخالفة المرتكبة.

ومع الأسف، تتجاهل حكومات إسرائيل المتعاقبة بأنها تمثل دولة محتلة، وأنها تطبق قوانين السيادة الاسرائيلية على مدينة القدس المحتلة والأراضي المصادرة مخالفة بذلك قوانين وقرارات الأمم المتحدة .

ومع ذلك وبالرغم من عدم مشروعية سياسة هدم المنازل التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي، و/أو إغلاقها لمنازل الفلسطينيين، إلا أن المؤسسة الرسمية الإسرائيلية تنفذها بشكل منهجي، حيث حازت على مصادقة وتأييد المحكمة العليا الإسرائيلية مراراً وتكراراً، والتي اعتبرتها بدورها "شرعية"، وأوجدت مختلف المسوغات "القانونية" لها. يكمل في العدد اللاحق.

8- توسع السرطان الاستيطاني في مدينة القدس

تنتهج اسرائيل ومنذ احتلالها لفلسطين السياسات العنصرية تجاه الفلسطينيين خاصة في القدس الشرقية. على سبيل المثال: سياسة هدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وتهجير الفلسطينيين، وسحب الهويات وما الى ذلك من السياسات العنصرية. لفترة من الزمن، نجحت الحكومة الاسرائيلية في استخدام الاعلام لتبرير سياساتها العنصرية للعالم. ولكن بعد فترة استطاعت شعوب العالم اكتشاف الأكاذيب الاسرائيلية ومعرفة الحقائق وما يجري فعليا على أرض الواقع. وبهذا فان موقف الشعوب الأوروبية وحكوماتها تغير في الفترة الأخيرة تجاه الفلسطينيين خاصة تجاه القدس الشرقية. هذا الموقف الجديد يستند أيضا الى قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الخصوص. فعلى سبيل المثال: القرار رقم 242 الذي أصدر عام 1967 الذي اعتبر الاستيلاء على الأرض بعد حرب عام 1967 بما فيها القدس الشرقية هو غير قانوني. اضافة الى القرار رقم 478 الصادر عام 1980 الذي اعتبر القانون الاسرائيلي الذي أعلن القدس بشطريها الغربي والشرقي عاصمة الدولة الاسرائيلية الموحدة والأبدية هو قانون لاغ وباطل ويجب الغاؤه فوراً مع التأكيد على أن ذلك يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي.

تم انتهاك قرارات مجلس الأمن من قبل الحكومة الاسرائيلية، الى جانب انتهاكها لبنود المعاهدات الدولية كمعاهدة جنيف الرابعة. حيث تقوم باجبار الفلسطينيين على الهجرة من مدينتهم من خلال السياسات العنصرية التي تنتهجها في المدينة وذلك لجلب المزيد من المستوطنين من خارج المدينة وتوطينهم فيها بدل سكانها الأصليين بحسب ما ورد في "مخطط القدس 2000"⁵. وفي التصريحات الأخيرة لمسؤول ملف القدس الشرقية في البلدية، حيث أعلن بشكل صريح وواضح: "هناك منهجية للعمل على جلب الاف الاسرائيليين للسكن في القدس، وأن الفلسطينيين هم بمثابة مشكلة ديمغرافية نسعى للتخلص منها".

5: For more information please see: <http://www.al-maqdese.org/arabic/index.php?pagess=alquds>

لتحقيق ذلك، عملت اسرائيل على مصادرة أكثر من 35% من أراضي الفلسطينيين شرقي القدس، وتم تصنيف 37% اخرى كأراضي خضراء. وقد وصل عدد المستوطنين في المدينة الى 210,000 مستوطن موزعين على 18 مستوطنة داخل المدينة.

ان هذا النشاط الاستيطاني التي تقوم به الحكومة الاسرائيلية يهدف الى تغيير البناء الديمغرافي للسكان شرقي القدس المحتلة، ويحول دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا. وبهذا فان الاسرائيليين هم الان أغلبية السكان في القدس حيث وصل عددهم ما يقارب 750,000 مستوطن. أما السكان العرب فقد وصل عددهم ما يقارب 250,000 فلسطيني، أي ما نسبته 34% من السكان. اضافة الى ذلك، فان الحكومة تركز في نشاطها الاستيطاني على البلدة القديمة من القدس ومحيطها، بجوار الأماكن الدينية المسيحية والاسلامية وذلك لعزلها عن محيطها من الأحياء العربية في المدينة. كما وأن الحكومات الاسرائيلية تعتمد الى بناء المستوطنات في محيط القدس الشرقية لقطع التواصل الجغرافي والانساني بين الفلسطينيين في القدس الشرقية وأهلهم في الضفة الغربية، ولهذا فان آخر ما أعلنت عنه الحكومة الاسرائيلية هو بناء حي استيطاني جديد في قلب الحي العربي في شغافط، وحي جديد آخر في منطقة الطور (بيت أورت).

ان الكثير من المؤسسات الاستيطانية مثل مؤسسة "عتبريت كوهينيم" تقوم بالنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية من خلال الاستيلاء على البيوت والعقارات بطرق غير شرعية في مختلف أحياء المدينة وذلك تحت حماية وغطاء من الحكومة الاسرائيلية التي تقدم تسهيلات لهذه المؤسسات من أجل تنفيذ مخططاتها الاستيطانية الاستراتيجية في المدينة وبدعم كبير ومباشر من عراب الاستيطان (مسكوفيتش).

وبذلك، فان اسرائيل ماضية قدما في مخططاتها الاستيطانية في القدس الشرقية دون أن تأبه بقرارات مجلس الأمن، أو القوانين والمعاهدات الدولية، ولا حتى مواقف الاتحاد الاوروي الأخيرة. مما يؤكد أن الحكومات الاسرائيلية هي حكومات تعتبر نفسها فوق القانون.

9- اسرائيل تنتهك حقوق النساء الفلسطينيات في القدس

ينتهدك الاسرائيليون يوميا حقوق المرأة الفلسطينية في القدس الشرقية ومحيطها، ليس فقط على الحواجز العسكرية المحيطة بالمدينة (حيث توفيت العديد من النساء على هذه الحواجز وهن يجنبن أطفالهن)، أو في شوارع المدينة وأحيائها، ولكن أيضا في داخل بيوتهن. لقد شهدت النساء المقدسيات كل أنواع الانتهاكات وخاصة التهجير والاخلاء الناتج عن هدم المنازل، ومصادرة والاستيلاء على الأراضي والمنازل. لتوثيق ذلك سوف نروي قصة السيدة رفقة الكرد التي تعيش في حي الشيخ جراح في مدينة القدس.

السيدة رفقة الكرد هي امراة مسنة في الثمانينيات من عمرها، تعيش مع ابنتها في منزلها منذ العام 1965 بعد ما طردت من منزلها الأول عام 1948. أصدرت الحكومة الاسرائيلية قبل 10 سنوات أمر يجبر السيدة رفقة الكرد على اخلاء منزلها بحجة أن هناك مستوطنين يمتلكون أوراق تثبت ملكيتهم لمنزلها. ولكن بعد منتصف الليل من يوم 2009/11/27 هاجم قطعان المستوطنين

ان اسرائيل لا تحترم أبدا المعاهدات الدولية التي توفر الحماية للمرأة في أوقات الحرب، مثل: معاهدة سيداو، اطار عمل اسطنبول، اعلان بيجين، وغيرها من المعاهدات. بهذا، فان النساء في القدس الشرقية يعشن في ظروف نفسية وجسدية ومالية صعبة جدا. وحيث أن الحكومات الاسرائيلية ماضية قدما في انتهاكاتها لحقوق النساء الفلسطينيات في القدس، فانه سوف يكون هناك فصول أخرى لقصص المعاناة هذه، وستستمر الحكاية.....

بيتها بينما كانت نائمة هي وأبنتها. هاجم المستوطنون السيدة رفقة الكرد وأعدوا عليها حيث جرحت وأصيبت نتيجة لذلك فيما أصيبت ابنتها بصدمة جراء ما حدث وتم نقل الاثنتين الى المستشفى لتلقي العلاج. الى جانب ذلك دمر المستوطنون ممتلكات العائلة ورموا بها الى خارج المنزل واستولوا عليه. بعد هذه الانتهاك الوحشي من قبل المستوطنين، وفقدان العائلة لمكان سكنها الوحيد الذي توارثته أبا عن جد، تمر السيدة رفقة الكرد وابنتها بظروف نفسية صعبة حيث لوحظ عليهن أعراض ما بعد الصدمات. حيث تسكنان اليوم في ظل هذه الظروف الصعبة في خيمة صغيرة قرب المنزل المستولى عليه.



السيدة رفقة الكرد وابنتها بعد هجوم المستوطنين الوحشي على منزلهم واخلائهم منه بالقوة بعد منتصف الليل من يوم 2009/11/27 (الساعة الثانية فجرا).

الجزء الثالث، المادة 12، (1): لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.
(4): لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده.

10- بنود حقوقية وقانونية

1.10. الاعلان العالمي لحقوق الانسان

المادة 5: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.
المادة 17، (2): لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.
المادة 30: ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

2.10. العهد الدولي بخصوص الحقوق المدنية والسياسية

الجزء الأول، المادة 1، (3): على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.